

تقويض المستقبل

الهجمات على المدارس في اليمن

مارس/آذار 2015 - ديسمبر/كانون الأول 2019



مواطنة لحقوق الإنسان

CEASEFIRE
centre for civilian rights

أغسطس/آب 2020



مواطنة لحقوق الإنسان (mwatana.org) هي منظمة يمنية مستقلة مكرسة للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال توثيق الانتهاكات، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، وممارسة الضغوط، وزيادة الوعي، وبناء القدرات. أسست مواطنة في العام 2007 لكن الحكومة رفضت إصدار تصريح للمنظمة بسبب عملها في الدفاع عن حقوق الإنسان. ثم حصلت المنظمة على تصريح عمل في العام 2013. في العام 2018، مُنحت مواطنة ميدالية روجر ن. بالدوين للحرية من قبل منظمة هيومن رايتس ووتش. وفي العام نفسه، مُنحت مواطنة جائزة هرنان دينك الدولية العاشرة تقديراً لوقوفها في وجه انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، ولعملها في لفت أنظار العالم إلى وضع حقوق الإنسان في البلاد. وقد تمت الإشارة إلى عمل مواطنة في قضايا حقوق الإنسان في أبرز المصادر التلفزيونية والإذاعية، والمنصات المطبوعة والرقمية في جميع أنحاء العالم.



مركز سيزفاير لحقوق المدنيين (ceasefire.org) مبادرة دولية لتطوير المراقبة بقيادة مدنية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، لتأمين المساءلة والتعويض عن تلك الانتهاكات ولتطوير ممارسة الحقوق المدنية.

تم إنتاج هذا التقرير بتمويل من:

Fondation Pro Victimis

The Robert Bosch Stiftung

The German Federal Foreign Office, specifically ifa (Institut für Auslandsbeziehungen), Funding Programme zivik



Federal Foreign Office



Institut für
Auslandsbeziehungen

تقويض المستقبل

الهجمات على المدارس في اليمن

مارس/آذار 2015 - ديسمبر / كانون الأول 2019



أثار القصف الجوي للتحالف بقيادة السعودية والإمارات على مدرسة غضران في مديرية بني
حشيش، محافظة صنعاء، بتاريخ 23 أكتوبر/تشرين الأول 2015.
التقطت في 9 فبراير/شباط 2017
مواطنة ©

جدول المحتويات

07	ملخص تنفيذي
11	توصيات
17	خلفية
23	منهجية التقرير
27	حماية المدارس في القانون الدولي
31	أنماط الانتهاكات
33	الفصل الأول: أثر الهجمات الجوية على المدارس
39	الفصل الثاني: أثر الهجمات والاشتباكات البرية على المدارس
45	الفصل الثالث: احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية
53	الفصل الرابع: انتهاكات أخرى على المدارس
59	شكر وتنبؤ

ملخص تنفيذي

مدرسة الوحدة، مديرية القريشية، محافظة البيضاء، تعرضت للدمار نتيجة القصف الذي من جماعة أنصار الله (الحوثيين) بعد تمركز قوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي. التقطت في 19 يوليو/تموز 2016
مواطنة ©

ما زال الحصول على التعليم حلمًا يراود الملايين من اليمنيين، ومنذ عقود، تكافح الأسر لنيل هذا الحق في عموم مناطق اليمن. تَحُول النزاعات المسلحة بدوراتها المتجددة دون تحقيق المستوى التعليمي الذي يواكب تطوّعات اليمنيات واليمنيين. ومع اقتراب النزاع من عامه السادس، أصبح واقع العملية التعليمية في البلد أكثر مأساوية من أي وقت مضى. ويوماً عن يوم يقع الأطفال فريسة لاستقطاب أطراف النزاع؛ ويتم النجّ بهم في جبهات القتال. ويخلف النزاع العشرات من الأطفال القتلى والجرحى كل يوم، عوضاً عن أن يصبح هؤلاء الأبرياء وقوداً لحرب التهمت مستقبلهم ومستقبل اليمن.

ومنذ اندلاع النزاع المسلح في أواخر العام 2014، حينما أقدمت جماعة أنصار الله (الحوثيون) على اقتحام العاصمة صنعاء وبسط نفوذها بالقوة، تصاعدت حدة النزاع مطلع العام 2015 مع بدء العمليات العسكرية للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بطلب من الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، فشهدت المدارس والمرافق التعليمية أشكالاً مختلفة من الاعتداءات والانتهاكات من قبل الأطراف المتنازعة.

فقد قامت جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) والقوات والجماعات المسلحة التابعة لحكومة الرئيس هادي بما في ذلك القوات التابعة لحزب الإصلاح وقوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكذا الجماعات المسلحة المدعومة إماراتياً بما في ذلك قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، بشنّ هجمات على مدارس واحتلالها واستخدامها لأغراض عسكرية.

أدت الهجمات إلى أضرار فادحة بالمدارس أو دمرتها نتيجة الغارات الجوية والقصف والاشتباكات البرية، كما قُتل وأصيب طلاب ومعلمون، فضلاً عما خلفته هذه الانتهاكات من آثار نفسية بالغة السوء على الطلاب والطالبات. وباتت العديد من المدارس بمثابة أماكن خطرة ومحظورة بفعل بقايا الأسلحة والأجسام المتفجرة من مخلفات القذائف، سواء بداخل أو في محيط تلك المدارس الواقعة على خطوط التماس أو بالقرب منها. كما توقفت العملية التعليمية في عدة مدارس جراء تواتر العمليات العدائية على الأعيان المدنية؛ وتحديداً المدارس.

وكان احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية وأمنية مختلفة، نمطاً بارزاً من الانتهاكات التي تمارسها أطراف النزاع بشكل متكرر، السبب الذي أدى مراراً إلى وقوع العديد من تلك المدارس عرضة للهجمات العسكرية من قبل الطرف المناوئ. إضافة إلى جملة انتهاكات أخرى قامت بها أطراف النزاع، منها على سبيل المثال: زراعة الألغام في -أو بالقرب- من المدارس، أو الاقتحام المسلح. شكلت في محصلتها اعتداء سافراً على مبادئ القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ الذي يكفل حماية خاصة للأعيان المدنية والمدنيين في فترات النزاع. كما تغيب مساءلة المنتهكين حتى الآن.

يتناول هذا التقرير، الصادر عن «مواطنة» لحقوق الإنسان، وقائع الهجمات والاعتداءات على المدارس والمرافق التعليمية في اليمن ما بين شهر مارس/آذار من العام 2015 وشهر ديسمبر / كانون الأول من العام 2019.

ولا يغطي هذا التقرير الهجمات التي قتلت وجرح الأطفال في سن المدرسة، سواءاً في تلك الهجمات الجوية والبرية التي سقط بسببها العشرات من الأطفال قتلى وجرحى، أو غيرها من الانتهاكات التي أثرت على الأطفال في سن المدرسة مثل تجنيد واستخدام الأطفال طيلة فترة النزاع في اليمن.⁽¹⁾

وتشمل أبحاث هذا التقرير أكثر من (600) مقابلة مع شهود عيان، وذوي ضحايا، وأولياء أمور، وعاملين في مجال التعليم، في 19 محافظة من المحافظات اليمنية الـ 22. وإذ وثقت «مواطنة» لحقوق الإنسان ما يزيد على (380) واقعة اعتداء وتضرر لمدارس ومرافق تعليمية، تشمل الوقائع الموثقة المدرجة في هذا التقرير أربعة فصول رئيسية: بدءاً بالهجمات الجوية على المدارس، حيث تم توثيق ما لا يقل عن (153) هجمة جوية نفذتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات في (16) محافظة يمنية. ثانياً: أثر الاشتباكات والهجمات البرية على المدارس، حيث وثقت مواطنة ما لا يقل عن (36) مدرسة كانت عرضة لهذا النمط من الهجمات، منها (22) قامت بها جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون)، كما تتحمل الجماعات والقوات الموالية لحكومة الرئيس هادي المسؤولية في 8 وقائع، بينما تقع المسؤولية على كل من جماعة أنصار الله والقوات الحكومية في الوقائع الست المتبقية. ثالثاً: احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية، حيث وثقت «مواطنة» (171) انتهاكاً على الأقل، منها 131 قامت بها جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون)، وكانت المقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس هادي مسؤولة عن 30 واقعة، و8 وقائع تتحمل مسؤوليتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، فيما كانت «أنصار الشريعة» مسؤولة عن واقعة احتلال واستخدام واحدة. علاوة على الفئات الثلاث السابقة، فقد وثقت «مواطنة» (20) واقعة ضمن الأنماط الأخرى من الانتهاكات والاعتداءات التي طالت المدارس، ويعرض الفصل الأخير من هذا التقرير أمثلة حولها.

وطبقاً للمعلومات الموثقة فقد نالت محافظة صعدة النصيب الأكبر من الدمار في مدارسها بفعل مختلف أنماط الانتهاكات وبما مجموعه (155)، منها 87 هجمة جوية نفذتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، 58 واقعة احتلال واستخدام عسكري للمدارس من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين). كما كانت محافظة تعز من أكثر المحافظات التي تأثرت بمدارسها بواقع 53 انتهاكاً من قبل مختلف أطراف النزاع.

ولا تمثل الوقائع الموثقة في متن هذا التقرير العدد الإجمالي للهجمات، ولا تحصر الأنماط التي تعرضت لها المدارس والمرافق التعليمية أثناء النزاع المحتدم في اليمن، غير أن هذه الوقائع تقدم توضيحاً تفصيلياً حول أبرز أنماط الانتهاكات التي تتعرض لها المدارس والمرافق التعليمية خلال سني الحرب، والآثار المروعة لهذه الانتهاكات على واقع العملية التعليمية وتداعياتها على الطفولة والمستقبل.

كما تواصل «مواطنة» توثيق الانتهاكات التي تطال المدارس والمرافق التعليمية في عموم المحافظات اليمنية.

(1) للمزيد حول وقائع الانتهاكات في اليمن بما في ذلك الانتهاكات التي طالت الأطفال في سن المدرسة انظر: مواطنة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي

للعام 2018، حياة ندوي: حالة حقوق الإنسان في اليمن 2018، متاح على الرابط <https://mwatana.org/withering-life>

توصيات

مدرسة ثانوية تعز الكبرى، أكبر مدارس مدينة تعز، في حي الجمهوري وسط المدينة، تعرضت للدمار جراء المواجهات بين قوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي وجماعة أنصار الله (الحوثيين).

التقطت في 23 مايو/أيار 2016

إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأعضاء في التحالف بقيادة السعودية والإمارات:

1. الالتزام التام بمبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي في التخطيط والتنفيذ لأي هجمة جويّة، لضمان عدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية، بما فيها المدارس والمرافق التعليمية. وفي حالة المدارس بشكل خاص، يجب التقيد الصارم بافتراض الطابع المدني في حالة عدم اليقين، ووضع حدّ للهجمات العشوائية والهجمات غير المتناسبة؛ اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين أو الأعيان المدنية من أي هجمة عسكرية، بما في ذلك إصدار إنذارات فعّالة قبل الهجمات الوشيكة التي يُتوقع تضرر مدنيين فيها.
2. إجراء تحقيقات نزيهة وشفافة في كل الحالات التي تبين فيها انتهاك للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات المذكورة في هذا التقرير والإعلان بشكل واضح وشفاف عن نتائج تلك التحقيقات، وتقديم الأشخاص المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عنها إلى محاكمات عادلة.
3. الإفصاح عن الدول الأعضاء في التحالف التي شاركت في الهجمات التي أدت إلى مقتل وجرح مدنيين، وبضرورة توفير معلومات تفصيلية عن الأهداف العسكرية المقصودة من الغارات التي استهدفت المدارس والمدنيين.
4. توفير الدعم اللازم والكافي لإعادة إعمار المدارس التي تضررت أو دمرت في هجمات التحالف، ودعم الجهود لتحقيق الإنصاف التام لضحايا الهجمات غير القانونية وعائلاتهم، بما في ذلك التعويض المالي وإعادة الحق وضمان عدم التكرار، وضمان شفافية كل هذه الإجراءات، مع نشر معلومات كافية للجُمهور.
5. القبول والتعاون بشكل كامل مع الآليات الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، مثل لجنة الخبراء البارزين المعيّن من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك منح حق الوصول إلى المحققين الدوليين دون إعاقة.
6. المصادقة على معاهدة تجارة الأسلحة دون تأخير.
7. المصادقة على نظام روما الأساسي، والمعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية، دون إبطاء.

إلى حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً:

1. ضمان تنفيذ الدول الأعضاء في التحالف بقيادة السعودية والإمارات الإجراءات والتوصيات المذكورة سالفاً.
2. ضمان إنشاء آلية لإعادة إعمار المدارس التي تضررت أو تدمرت خلال النزاع المسلح في جميع الأراضي اليمنية، وضمان حق ضحايا الهجمات غير القانونية وعائلاتهم في تحقيق العدالة والإنصاف؛ بما في ذلك تقديم التعويض المالي وجبر الضرر، وضمان أن تكون هذه

3. الإجراءات شفافة، مع نشر معلومات كافية للجمهور.
3. عدم استخدام المدارس لأغراض عسكرية، أو وضع أهداف عسكرية بالقرب منها، بما من شأنه أن يعرض الطلاب والمعلمين والمرافق للخطر؛ والالتزام بتنفيذ المبادئ التوجيهية لإعلان المدارس الآمنة بشأن حماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.
4. القبول والتعاون بشكل كامل مع الآليات الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، مثل لجنة الخبراء البارزين المعين من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك منح حق الوصول إلى المحققين الدوليين دون إعاقة.
5. المصادقة على معاهدة تجارة الأسلحة دون تأخير.
6. المصادقة على نظام روما الأساسي، والمعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية، دون إبطاء.

إلى جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين):

1. الامتثال التام لمبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أثناء التخطيط للهجمات وتنفيذها، لا سيما: إيلاء اهتمام خاص لتجنب إلحاق الضرر بالمدارس والمرافق التعليمية: القيام بكل ما هو ممكن للتحقق من أن الأهداف تمثل ميزة عسكرية، والتقيد الصارم بافتراض الطابع المدني في حالة عدم اليقين، ووضع حد للهجمات العشوائية والهجمات غير المتناسبة، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان عدم استهداف أعيان مدنية أو تضرر المدنيين من الهجمات العسكرية بشكل غير متناسب؛ بما في ذلك التحذيرات المسبقة.
2. الكفّ عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية، أو وضع أهداف عسكرية بالقرب منها، وما قد يعرض الطلاب والمعلمين والمرافق التعليمية للخطر، والالتزام العلني بتطبيق إعلان المدارس الآمنة وتنفيذه.
3. دعم الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة وجبر الضرر، بما في ذلك التعاون في التحقيق في مزاعم الانتهاكات وتقديم الأشخاص المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عنها، بالإضافة إلى تقديم التعويضات للمدنيين المتضررين في هجمات جماعة أنصار الله (الحوثيين).
4. القبول والتعاون بشكل كامل مع الآليات الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، مثل لجنة الخبراء البارزين المعين من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك منح حق الوصول إلى المحققين الدوليين دون إعاقة.

إلى المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إمارتياً:

1. الامتثال التام لمبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أثناء التخطيط للهجمات وتنفيذها، لا سيما: إيلاء اهتمام خاص لتجنب إلحاق الضرر بالمدارس والمرافق التعليمية؛ القيام بكل ما هو ممكن للتحقق من أن الأهداف تمثل ميزة عسكرية. والتقييد الصارم بافتراض الطابع المدني في حالة عدم اليقين، ووضع حد للهجمات العشوائية والهجمات غير المتناسبة، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان عدم استهداف أعيان مدنية أو تضرر المدنيين من الهجمات العسكرية بشكل غير متناسب؛ بما في ذلك التحذيرات المسبقة.
2. الكفّ عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية، أو وضع أهداف عسكرية بالقرب منها، ما قد يعرض الطلاب والمعلمين والمرافق التعليمية للخطر، والالتزام العلني بتطبيق إعلان المدارس الآمنة وتنفيذه.
3. دعم الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة وجبر الضرر، بما في ذلك التعاون في التحقيق في مزاعم الانتهاكات وتقديم الأشخاص المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عنها، بالإضافة إلى تقديم التعويضات للمدنيين المتضررين في هجمات المجلس الانتقالي الجنوبي.

إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وكذا الدول الأخرى المصدّرة للأسلحة إلى التحالف بقيادة السعودية والإمارات:

1. الكفّ فوراً عن بيع ونقل الأسلحة إلى الدول الأعضاء في التحالف بقيادة السعودية والإمارات، إلا بشرط الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في عمليات التحالف في اليمن، وبذل جهود شاملة من أجل المساءلة الفعّالة والإنصاف في جميع الجرائم والانتهاكات المزعومة التي ارتكبت طوال النزاع.

إلى إيران:

1. الوقف الفوري عن بيع أو نقل أي أسلحة لجماعة أنصار الله (الحوثيين).

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

1. تجديد وتعزيز ولاية فريق الخبراء البارزين لتشمل جمع الأدلة وحفظها، ودعم جهود الفريق لمواصلة التحقيق في الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن، وكذا دعوة الأطراف المتحاربة إلى الالتزام بتوصيات الفريق.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

1. الإشارة بوضوح إلى أن مساءلة مرتكبي جرائم الحرب وإنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان هما أقل جزء من أي عملية انتقالية في اليمن.
2. مطالبة الأطراف المتحاربة بالتعاون التام مع لجنة الخبراء البارزين التابع لمجلس حقوق الإنسان، ودعم الجهود الرامية إلى تجديد وتعزيز ولاية فريق الخبراء البارزين.
3. إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة:

1. إعداد تقارير تفصيلية عن الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع المدرجة في «قائمة العار»، وضمان أن تشمل الخطط التنفيذية للخروج من القائمة على تدابير تشمل التحقيق في الانتهاكات وتعويض المتضررين منها وضمان عدم تكرارها.
2. إعادة إدراج التحالف بقيادة السعودية والإمارات ضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالأطفال والنزاعات، علماً بأن الاعتداء على المدارس يُعد من أبرز الانتهاكات الجسيمة التي يعنى بها هذا التقرير، واستناداً إلى المعلومات التي تم التحقق منها من قبل الأمم المتحدة بشأن الانتهاكات المستمرة ضد الأطفال من قبل التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات.

خلفية

أثار القصف الجوي للتحالف بقيادة السعودية والإمارات على مدرسة غضيران في مديرية بني
حشيش، محافظة صنعاء، بتاريخ 23 أكتوبر/تشرين الأول 2015.
التقطت في 9 فبراير/شباط 2017
مواطنة ©

تحكي قصة المدرسة، قصة اليمن الطموح الذي تم تقويضه. منذ منتصف القرن العشرين واليمنيون يناضلون لإدخال المدارس إلى مناطقهم وقراهم. ولم تحل الظروف المادية الصعبة، ولا طول المسافات بين القرى، دون أن تدفع الأسر اليمنية بأبنائهم وبناتهم إلى التعليم، برغبة عارمة لإنهاء الجهل الذي خيم على واقعهم طويلاً.

في سبعينيات القرن المنصرم، ساهم السكان المحليون مساهمة كبيرة في بناء المدارس. وساعدت ما تسمى «بالتعاونيات» في إشراك المغتربين والأسر، ليساهموا -وبدافع ذاتي- مساهمة قيمة بالمال والجهد، ما مكّن معظم الأرياف اليمنية من الحصول على الخدمات التعليمية. وبحسب الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي فإن «التعاونيات» أنجزت 6400 فصلاً دراسياً بلغت مساهمة السكان فيها 44 في المئة، إلى جانب شق ما يربو على 30 ألف كيلو متر من الطرقات بمساهمة 67 في المئة للسكان، وأكثر من ألفي مشروع مياه بمساهمة أهلية بلغت 37 في المئة.⁽²⁾ ويعدّ شق الطرقات وتوفير مياه الشرب عاملاً مهماً في إشراك المجتمع اليمني لأبنائهم وبناتهم في المسألة التعليمية.

ويقطع العديد من الأطفال والتلاميذ في الأرياف اليمنية مسافات طويلة وشاقة كل يوم للوصول إلى مدارسهم. يتعرضون خلال ذلك لشمس الظهيرة الحارقة والأمطار الموسمية الغزيرة، وجغرافيا عصية على التطويع والوصف. وكان البنك الدولي قد تحدث عام 2014 عن أن الحكومة اليمنية كانت قد حققت نتائج ملموسة في برنامج «التعليم الوطني»، والذي دُشن في منتصف التسعينيات، حيث إنه رفع معدلات الالتحاق بالتدريس للصبية إلى 93.7 في المئة والبنات إلى 87,3 في المئة مقارنة بالعام 1991، حيث لم يكمل الابتدائية سوى 85.8 في المئة من الصبية و39.8 في المئة من البنات.

في بداية العام 2011، انفجرت انتفاضة شعبية واسعة على نظام الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح (1942-2017)، أجبرته على تسليم السلطة وفقاً لمبادرة خليجية في بداية العام 2012 إلى نائبه عبدربه منصور هادي. شاب المرحلة الانتقالية بقيادة هادي انفلات أمني، وفوضى متقطعة أخذت في كثير من الأحيان طابعاً دموياً.

وفي خضم هذه الفوضى، اندلعت معارك مسلحة في شمال اليمن وجنوبه، لحيازة المزيد من النفوذ على حساب الحكومة التي وجدت نفسها غارقة في حوار وطني، ومحاولة تسوية الملعب لشركاء المرحلة الانتقالية، والذين أبدوا هم الأخيرين حرصاً زائداً على حصصهم في أجهزة الدولة ومصالحها.

وبينما قامت قوات عسكرية، بإخماد تمردات مسلحة لعناصر من تنظيم القاعدة في مناطق شبوة وأبين، تمددت المعارك التي نشبت بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) من جهة، وبين قوات عسكرية وقبلية مناوئة لها من جهة أخرى باتجاه العاصمة.

(2) مجلة «الاقتصاد الآن» عن تقرير منجزات الهيئات التعاونية (1973-1981)

في أغسطس/ آب 2014 اتخذت جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسلحة، من قرار الحكومة اليمنية زيادة في أسعار المشتقات النفطية، ذريعة لتحريك مظاهرات داخل العاصمة صنعاء، في الوقت الذي كان مسلحوها يهيئون لاقتحام العاصمة من طرفها الشمالي.

وفي 21 سبتمبر/ أيلول 2014، سيطرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) بالفعل على العاصمة صنعاء، بعدها بأيام قَدَمَ الرئيس هادي استقالته وحكومته إلى مجلس النواب، ما حدا بالحوثيين لوضعه وأفراد حكومته تحت الإقامة الجبرية في منزله بصنعاء، واتجهت بمسلحيها جنوباً وغرباً لتوسيع سيطرتها على بقية المحافظات اليمنية، لكن الرئيس هادي تمكن من الإفلات من قبضة الجماعة في 21 فبراير/ شباط 2015، إلى محافظة عدن الجنوبية، وتراجع عن استقالته وأعلنها عاصمة مؤقتة للبلاد.

في 25 من مارس/ آذار تمكنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) من اللحاق بهادي إلى عاصمته الجديدة، وسيطرت على أجزاء واسعة منها. هرب الرئيس هادي إلى المملكة العربية السعودية عن طريق سلطنة عمان. وفي الصبيحة الباكورة لـ 26 مارس/ آذار أعلن عن تحالف بقيادة السعودية شَنَّ حملة عسكرية واسعة، أخذ النزاع إلى مستوى أوسع وأعمق، وأدخل البلد في بؤرة حرب شاملة، لم تنتهِ حتى اليوم.

منذ بدء النزاع، نُفذت الآلاف من الهجمات الجوية والبرية من أطرافه، دمرت الكثير منها بُنى تحتية مدنية بينها منشآت تعليمية، وسقط خلالها الكثير من المدنيين بين قتلى وجرحى، بينهم أطفال مدارس. وثقت «مواطنة» المئات من الهجمات غير القانونية، وكثير منها قد ترقى إلى جرائم حرب.

وكان «التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات»، قال في تقريره الصادر في 10 مايو/ أيار 2018، أن أكثر من 1500 مدرسة وجامعة في اليمن تضررت أو دُمُرت، كما استُخدم بعضها في أغراض عسكرية⁽³⁾، فيما تحدثت منظمة الطفولة العالمية (يونسيف) في 5 يناير/ كانون الثاني 2017 عن أن النزاع في اليمن خلف أكثر من مليوني طفل خارج المدارس، بينما نزح 1,4 مليون طفل⁽⁴⁾.

ومع اقتراب النزاع من عامه السادس، أصبح مستقبل العملية التعليمية في البلد مقلقاً وأكثر مأساوية من أي وقت مضى. فيوماً عن يوم يقع الأطفال فريسة لاستقطاب أطراف النزاع، ويتم الزج بهم في جبهات القتال. يخلف هذا الأمر عشرات من الأطفال القتلى والمشوَّهين كل يوم، عوضاً عن أن يصبح هؤلاء الأبرياء وقوداً لحرب التهمته مستقبلهم ومستقبل اليمن. وقد أظهرت دراسة تحليلية أجرتها «مواطنة» استناداً إلى بيانات ميدانية، أن التسرّب الحاد من التعليم يعدّ أثراً مباشراً لظاهرة تجنيد الأطفال في النزاع الجاري. وأن التجنيد قد يقضي تماماً على الرغبة في العودة إلى المدرسة لدى

(3) التقرير السنوي 2018 للتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، متاح على <http://eua2018.protectingeducation.org/#title>، صفحة

35، روجع بتاريخ 12 مايو/ أيار 2020

(4) قصص/ بالنسبة- لطفل- التعليم -هو- الحل -للغنف- في- اليمن/ <https://www.unicef.org/ar> ، منظمة الطفولة (اليونسيف)، روجع بتاريخ

11 مايو/ أيار 2020

الأطفال المنخرطين فيه.

ورصدت «مواطنة» لحقوق الإنسان خلال العام 2018 فقط، ما لا يقل عن 60 واقعة اعتداء واستخدام للمدارس، منها واقعتا هجوم جوي، و22 واقعة احتلال، و36 واقعة لأشكال أخرى كالاقتحامات.⁽⁵⁾ وفي حالة واحدة تم وضع مواد متفجرة في مستودعات قريبة من المدارس ما أوقع خسائر كبيرة في صفوف الأطفال⁽⁶⁾.

في يونيو/ حزيران 2019، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة «قائمة العار» السنوية للانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. تضمّنت هذه القائمة العديد من الأطراف المتحاربة في اليمن، كالحوثيين، و«تنظيم القاعدة في جزيرة العرب» (تنظيم القاعدة)، والجماعات المسلحة الموالية للحكومة، والقوات اليمنية المدعومة من الإمارات.

وعلى الرغم من أن لجنة «حقوق الطفل» التابعة للأمم المتحدة، وجدت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، أن الأطفال يتعرضون للقتل والتشويه واليُتم والصدمة، بسبب عمليات التحالف العسكرية وتفاقم هذا الأمر بفعل الحصار الجوي والبحري، ما أدى إلى معاناة عديد من الأطفال من انعدام الأمن الغذائي، إلا أن الأمين العام وضع التحالف على قائمة خاصة للبلدان التي اتخذت «تدابير لتحسين حماية الطفل». وفي يونيو/ حزيران 2020، ورغم المعلومات المؤكدة من قبل الأمم المتحدة والتي تبين أن التحالف بقيادة السعودية والإمارات يواصل قتل وتشويه الأطفال والهجوم على المدارس والمستشفيات في اليمن، شطب الأمين العام التحالف من «قائمة العار»، وواصل تضمين الأطراف اليمنية الأخرى.

وتواصل الأطراف الدولية الفاعلة مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، إمداد التحالف السعودي الإماراتي بالسلاح والدعم اللوجستي، بالرغم من التقارير والدعاوى المتواصلة التي تصدرها منظمات حقوق الإنسان، باستخدامها في انتهاكات تطلال المدنيين والبنية التحتية في اليمن.

وتواجه المنظمات العاملة في المجال الإنساني تحديات كثيرة لإبقاء الطلاب أولإعادتهم إلى المدارس، مع الاحتياج الواسع للدعم النفسي لمعالجة الندوب التي خلفها صدمات الحرب لدى الناشئة.

إن وقوع المنشآت التعليمية في اليمن ضمن أهداف أطراف النزاع في الحرب الدائرة منذ ما يقارب ست سنوات قوّض من أحلام أكثر من مليوني طفل بالعودة إلى المدارس⁽⁷⁾، كما يحدث مع نظرائهم حول العالم. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الضغط لإيقاف الحرب، لتمكين جيل كامل من حقهم في رسم معالم مستقبلهم بعيداً عن التشرد والضياع الذين يفرضهما الواقع الحالي.

(5) التقرير السنوي للعام 2018 حياة تدوي، مواطنة لحقوق الانسان، <https://mwatana.org/withering-life/part-two/section9> روجع بتاريخ 10 مايو/ أيار 2020

(6) للمزيد انظر <https://mwatana.org/warehouse-blast-kills-schoolchildren>

(7) يونسيف: الصراع في اليمن يخلّف أثراً مدمرة على التعليم: مليوناً طفل محرومون من التعليم، 27 مارس 2018 متاح على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2018/03/1005081>



طفلين على أنقاض مدرسة التلّيا في منطقة الجحلمية، تعز، التي تضررت بسبب المواجهات بين قوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي وجماعة أنصار الله (الحوثيين). التقطت في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2017



منهجية التقرير

يستند هذا التقرير إلى بحوث ميدانية استقصائية، وثقت فيها «مواطنة» لحقوق الإنسان هجمات واعتداءات طالت مدارس ومرافق تعليمية في سياقات متغيرة ممتدة منذ مارس/ آذار 2015 حتى ديسمبر/ كانون الأول 2019. إذ أقدمت كافة الأطراف المتنازعة على ارتكاب أنماط مركبة من الانتهاكات والاعتداءات على المدارس اليمنية: كالقصف الجوي للمدارس، تضرر المدارس بفعل الهجمات والاشتباكات البرية، واحتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية، علاوة على تدبير أعمال عدائية من جوار مدراس ومرافق تعليمية.

يركز هذا التقرير على الهجمات والاعتداءات التي طالت المدارس والمرافق التعليمية. ولا يغطي هذا التقرير الهجمات والانتهاكات التي قتلت وجرح الأطفال في سن المدرسة بعيداً عن المدارس، سواءاً في الهجمات الجوية والبرية التي قتلت وجرحت العشرات من الأطفال، أو غيرها من الانتهاكات التي تؤثر على الأطفال في سن المدرسة مثل تجنيد واستخدام الأطفال طيلة فترة النزاع في اليمن.

تشمل أبحاث هذا التقرير أكثر من (600) مقابلة أجراها (35) باحثاً وباحثة من «مواطنة» في 19 محافظة من محافظات اليمن الـ 22. أُجريت المقابلات مع شهود عيان، وذوي ضحايا، وأولياء أمور، وعاملين في مجال التعليم. وحصل باحثو وباحثات «مواطنة» على موافقة مستنيرة من الأشخاص الذين أُدرجت شهاداتهم طيّ هذا التقرير. كما حُجبت هوية بعض هؤلاء الأشخاص للحفاظ على سلامتهم الشخصية والسرية التامة. كما كانت المقابلات طوعية ولم تقدم «مواطنة» أي عائد مالي أو عيني لمن أدلوا بشهاداتهم.

ولأغراض التحقق من الوقائع التي يبحنها هذا التقرير، زار باحثو وباحثات «مواطنة» مواقع المدارس والمرافق التعليمية المستهدفة، وجمعوا أثناءها شهادات، وبيانات وأدلة فوتوغرافية؛ قام فريق وحدة الأبحاث والدراسات المركزي بتحليلها ومراجعتها. وتم تحرير هذا التقرير ومراجعته وتدقيقه من قبل متخصصين في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وثقت «مواطنة» لحقوق الإنسان خلال الفترة من مارس/ آذار 2015 إلى ديسمبر/ كانون الأول 2019 (380) واقعة اعتداء على مدارس ومرافق تعليمية، كالتالي: (153) هجمة جوية نفذها طيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات، و(38) مدرسة عرضة لهجمات واشتباكات برية على المدارس، (171) واقعة احتلال لمدارس واستخدامها في أغراض عسكرية، و(20) واقعة لأنماط أخرى من الانتهاكات التي طالت المدارس.

وطبقاً للمعلومات الموثقة فقد نالت محافظة صعدة النصيب الأكبر من الدمار في مدارسها بفعل مختلف أنماط الانتهاكات وبما مجموعه (155)، منها 87 هجمة جوية نفذها طيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات، 58 واقعة احتلال واستخدام عسكري للمدارس من قبل جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين). كما كانت محافظة تعز من أكثر المحافظات التي تأثرت بمدارسها بواقع 53 انتهاكاً من قبل مختلف أطراف النزاع.

لا تفيد الوقائع المذكورة في هذا التقرير الحصر، كما تواصل «مواطنة» توثيق وقائع الانتهاكات المختلفة التي تطل المدارس.



مدرسة الإرشاد، ظلي الأعبوس، مديرية حيفان، محافظة تعز، تعرضت لهجمتين جويتين
نفذهما التحالف بقيادة السعودية والإمارات في 24 يوليو/تموز 2016، وسبقها تضرر مباني
المدرسة الأخرى بفعل اشتباكات بين قوات أنصار الله (الحوثيين) وقوات الموالية للرئيس عبد
ربه منصور هادي في الأشهر الأولى من العام 2015.
التقطت في 16 أغسطس/آب 2018
مواطنة ©



حماية المدارس في القانون الدولي

■ الإطار القانوني المنطبق:

ينطبق القانون الدولي الإنساني، والمعروف أيضاً بقانون النزاعات المسلحة، على النزاع المسلح الدائر في اليمن. وبالنظر إلى النزاع المتصاعد في اليمن، والذي تشتبك فيه دولتا السعودية والإمارات والقوات النظامية والجماعات المسلحة التابعة للرئيس هادي مع تكوينات مسلحة غير حكومية متمثلة بجماعة أنصار الله (الحوثيين)، فإن هذا النزاع الذي يتسم بتصاعد وتيرته وانتظامه يمكن تصنيفه كنزاع مسلح غير دولي، ويشمل القانون المنطبق المادة الثالثة من اتفاقية جنيف للعام 1949، والبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف للعام 1977، بالإضافة إلى القانون الدولي العرفي. ويستمر العمل بالقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال النزاع المسلح الراهن في اليمن.

■ القانون الدولي الإنساني:

يحظر على جميع الأطراف المتنازعة مهاجمة الأعيان المدنية بما فيها المدارس. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتجنب إلحاق الضرر بـ« المباني المخصصة لأغراض دينية أو فنية أو علمية أو تربوية أو خيرية أو بالآثار التاريخية». وفي حالة عدم اليقين باستخدام مدرسة في أعمال عسكرية، يجب على الطرف القائم بالهجوم افتراضها عيناً مدنياً لا يستخدم عسكرياً.

ويلزم القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الأضرار الناجمة عن الهجمات. ويجب على أطراف النزاع المسلح الالتزام، إلى أقصى حد ممكن، بتجنب وضع أهداف عسكرية داخل أو بالقرب من المناطق المكتظة بالسكان، وهي الأماكن التي يُحتمل أن تكون المدارس موجودة فيها، والسعي لإزالة السكان المدنيين والأفراد المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتهم من المناطق المجاورة للأهداف العسكرية، واتخاذ أي تدابير أخرى لحماية تلك الأعيان المدرسية بما فيها المدارس الواقعة تحت نطاق سيطرتهم من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية وقد يتسبب تحويل المدرسة إلى هدف عسكري، كاستخدامها ككثكنة عسكرية أو مخازن للأسلحة، في تعريضها لهجمات. ويعتبر تعمد توجيه الهجمات على الأعيان المدنية بما في ذلك المدارس، عندما لا تكون أهدافاً عسكرية مشروعة، جريمة حرب.

ويجب أيضاً مراعاة القواعد والمبادئ الأخرى ذات الصلة بقانون النزاع المسلح، بما في ذلك الحماية الخاصة بالأطفال التي يمنحها القانون الدولي الإنساني، ووفقاً للمادة الرابعة من البروتوكول الإضافي الثاني ينبغي أن يتمتع الأطفال بحماية خاصة، وكذا الحصول على الرعاية والمعونة اللازمة بما في ذلك التعليم.

وصادقت اليمن على إعلان المدارس الآمنة في العام 2017، ويستعرض الإعلان عواقب الهجمات على الطلاب والمدرسين والمدارس والاستخدام العسكري للمدارس، في أوقات النزاع المسلح. ويقارن تلك العواقب بالدور الإيجابي والوقائي الذي يمكن أن يؤديه التعليم أثناء النزاع المسلح. وتُلزم

المبادئ التوجيهية الدول بعدد من التدابير الرامية إلى تعزيز منع الهجمات على الطلاب والمعلمين والمدارس، وكيفية الاستجابة للهجمات حين حدوثها، وتقييد استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية، وضمان استمرارية التعليم الآمن أثناء النزاع.

■ القانون الدولي لحقوق الإنسان:

يسري القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات، سواء في السلم أو الحرب. وصادقت اليمن على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ووفقاً لاتفاقية حقوق الطفل يجب على الدول أن تضمن، إلى أقصى حد ممكن، بقاء الأطفال ونماءهم.⁽⁸⁾ وتعتبر المعاهدات الدولية التعليم حقاً مكفولاً للجميع.⁽⁹⁾ ولضمان هذا الحق، تلتزم الدول بجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً لكل الأطفال؛ والتعليم الثانوي متاحاً بشكل عام للجميع؛⁽¹⁰⁾ والتعليم العالي في متناول الجميع على قدم المساواة. وتلتزم الدول أيضاً بتدابير لتشجيع الأطفال على الالتحاق المنتظم بالمدارس وخفض معدلات تسرب الأطفال من العملية التعليمية.⁽¹¹⁾ وفيما يتعلق بالأطفال، تتخذ الدول هذه التدابير إلى أقصى حد ممكن لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من مواردها المتاحة، وفي إطار التعاون الدولي، في حال اقتضت الحاجة لذلك. ويجب التشديد على أن الجماعات الفاعلة «من غير الدول» تلك التي تمارس وظائف مشابهة لمهام السلطة الحكومية وتبسط نفوذها على إقليم ما، ملزمة تماماً باحترام معايير حقوق الإنسان لا سيما حين يؤثر سلوكها على حقوق الأفراد الخاضعين لسيطرتها.

■ القوانين اليمنية:

ينص الدستور اليمني على الحق في التعليم، إذ تكفل الدولة هذا الحق لجميع المواطنين وفقاً للقانون وذلك من خلال إنشاء المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية⁽¹²⁾، مع إلزامية التعليم الأساسي لكافة الأطفال. فضلاً عن التزام الدولة رعاية النشء، وحمايته من الانحراف، وتوفير التربية العقلية والبدنية له، والظروف الملائمة لتنمية ملكاته في جميع المجالات. وينص الدستور على أن «لدور العلم والمساكن ودور العبادة» حرمة لا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون.⁽¹³⁾

(8) اتفاقية حقوق الطفل، تم تبنيها في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 1989، المادة 6.

(9) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بتاريخ ديسمبر/ كانون الأول 1966، المادة 13، واتفاقية حقوق الطفل، المادة 28.

(10) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 13 (2) (أ) - (د)؛ واتفاقية حقوق الطفل، المادة 28 (أ) - (د).

(11) اتفاقية حقوق الطفل، المادة 28 (هـ).

(12) دستور الجمهورية اليمنية، المادة 54.

(13) نفسه، المادة 52.

■ قرارات أممية:

أعرب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2015، عن «قلقه العميق من أن الاستخدام العسكري للمدارس، في مخالفة للقانون الدولي المعمول به، قد يجعل المدارس أهدافاً مشروعة لهجمات عسكرية، مما يهدد سلامة الأطفال، ويشجع الدول الأعضاء في هذا الصدد على اتخاذ تدابير ملموسة لردع هذا الاستخدام للمدارس من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة»⁽¹⁴⁾

وصوّت مجلس الأمن بالإجماع في العام 2011 على حثّ جميع أطراف النزاع المسلح على الامتناع عن الأعمال التي تعوق حصول الأطفال على التعليم، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة مراقبة تقرير الاستخدام العسكري للمدارس وتقديم تقرير إليه⁽¹⁵⁾.

(14) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن برقم 2225 للعام (2015)، الفقرة 7.

(15) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن برقم 1998 للعام (2011)، الفقرة 4.

أنماط الانتهاكات

مدرسة النجدين، الأثوار، مديرية حيفان، محافظة تعز، توضح الدمار الذي حل بمبنى الإدارة المدرسية
نتيجة قصف جوي للتحالف بقيادة السعودية والإمارات بتاريخ 4 أكتوبر/تشرين الأول 2016.
التقطت في 15 أغسطس/آب 2018
مواطنة ©

الفصل الأول:

أثر الهجمات الجوية على المدارس

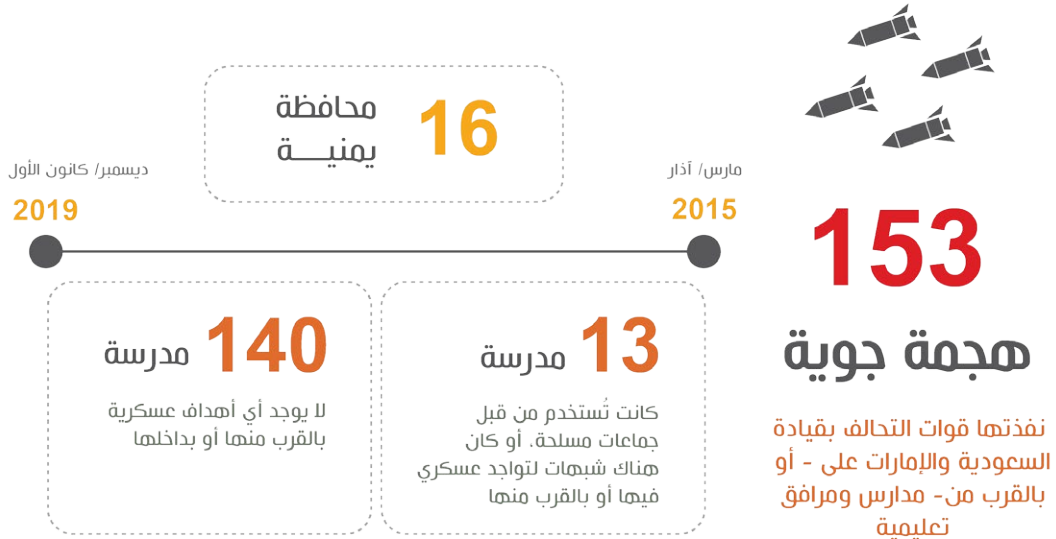


مدرسة أسماء بنت أبي بكر، المنصورة، محافظة الجديدة، آثار الهجمة الجوية
للتحالف بقيادة السعودية والإمارات بتاريخ 24 أغسطس/آب 2015.
التقطت في 28 أبريل/نيسان 2016
مواطنة ©

منذ 26 مارس/ آذار 2015، حين أعلن التحالف بقيادة السعودية والإمارات بدء عملياته العسكرية في اليمن، وحتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2019، وثقت «مواطنة» لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 153 هجمة جوية نفذتها قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات على -أو بالقرب من- مدارس ومرافق تعليمية في 16 محافظة يمنية: صعدة، وحجة، والعاصمة صنعاء، ومحافظة صنعاء، وأبين، والبيضاء، والحديدة، والجوف، والمحويت، وعمران، وذمار، ولحج، ومأرب، وشبوة، وتعر، والضالع.

لم يجد باحثو/ات «مواطنة» أو شهود العيان الذين قابلتهم «مواطنة» أي أهداف عسكرية بالقرب أو بداخل 140 مدرسة مدمرة أو متضررة؛ يبدو أن هذه الهجمات هي هجمات عشوائية.

وقد وجد باحثو/ات «مواطنة» أن 13 مدرسة تعرضت لهجمة جوية، كانت تُستخدم من قبل جماعات مسلحة، أو كان هناك شبهات لتواجد عسكري فيها أو بالقرب منها أثناء الهجوم. في بعض الوقائع استُخدمت تلك المدارس لعقد لقاءات غير مدنية أو كسكن أو مطابخ لجنود أو مقاتلين. وفي وقائع أخرى أفاد الشهود بأنه كان هناك شبهات لاستخدام تلك المدارس كمخازن لجماعات مسلحة. وفي وقائع أخرى، أفاد شهود عيان وجود شبهات لتواجد عسكري في أو بالقرب من المدارس المستهدفة بأشكال متفاوتة، منها بين أشكال أخرى: نقاط تفتيش، عربات عسكرية، مسلحين، مسؤولين عن التعبئة العسكرية. ويبدو أن الضرر الذي لحق بالعين المدني بما في ذلك الأضرار أو الدمار الذي حل بالمدرسة، قد يفوق ذلك المرجو إلحاقه بالهدف العسكري المحدد أو المشتبه فيه.



المصدر: مواطنة لحقوق الإنسان

وقائع

في يوم الجمعة 4 سبتمبر/ أيلول 2015، في حوالي الساعة 10:00 صباحاً، ألقت مقاتلات للتحالف بقيادة السعودية/ الإمارات قنبلة على مدرسة (المناضل حسين مجلي) للبنات في منطقة رحبان، مديرية صعدة، محافظة صعدة.



قبل الهجمة كانت مدرسة «المناضل حسين مجلي» (آمنة بنت وهب لاحقاً) تستقبل ما لا يقل عن 1800 طالبة في المرحلتين الأساسية والثانوية، وتعمل فيها ما لا يقل عن 37 معلمة.

سقطت القنبلة التي ألقتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية/ الإمارات على الجهة الشمالية الشرقية من الطابق الثاني للمدرسة، فدمرت أربعة فصول دراسية كلياً، وثلاثة فصول أخرى جزئياً، كما تضررت بقية مرافق المدرسة بأضرار بسيطة، ونتيجة للهجمة توقفت المدرسة عن العمل لعام دراسي كامل.

وبالرغم من أن المدرسة قد أصبحت مرمّمة وعادت استقبال الطالبات بشكل منتظم، إلا أن عدد الطالبات اللاتي يدرسن في المدرسة الآن قد تراجع إلى أقل من 1500 طالبة في العام 2019.



«هناك إقبال كبير من فتيات محافظة صعدة على التعليم، بالرغم من عدم توفر عدد كافٍ من المدارس. كانت المدرسة تستقبل من الطالبات ما يزيد على قدرتها الاستيعابية⁽¹⁶⁾»، وتضيف: «توقفت المدرسة بعد الهجمة لعام دراسي كامل 2015/2016، واستؤنفت فيها الدراسة بعد أن وقّرت منظمة الطفولة (يونيسف) خياماً استخدمناها كفصول دراسية، لكن بات الخوف يلازمنا على الدوام، صرنا نشعر بالقلق من أن يتم استهداف المدرسة حينما تكون الصفوف الدراسية منعقدة⁽¹⁷⁾».



شاهدة (30 سنة)

(16) «مقابلة» مواطنة لحقوق الإنسان مع إحدى العاملات في المدرسة، بتاريخ 2 فبراير/ شباط 2017.

(17) «مقابلة» مواطنة لحقوق الإنسان مع إحدى العاملات في المدرسة، بتاريخ 2 فبراير/ شباط 2017.

ويبدو أن هجوم التحالف بقيادة السعودية والإمارات كان عشوائياً، إذ لم يتبين أي تواجد عسكري في المدرسة أو بالقرب منها، خلال الزيارة الاستقصائية لموقع المدرسة، كما لم تُفد أي من الشهادات التي جمعتها «مواطنة» أنه كان ثمة استخدام عسكري للمدرسة على الإطلاق وقت الهجوم.

في يوم الإثنين 25 مايو/ أيار 2015، قرابة الساعة 01:00 ظهراً، ألقت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية/الإمارات قنبلتين على مدرسة (النهضة) الأساسية، بمديرية العشة، محافظة عمران. أدت الهجمة إلى مقتل مدني (40 سنة) وطفل (14 سنة) وجرح خمسة آخرين بينهم طفل وامرأة كانوا بالقرب من المدرسة، علاوة على تدمير كلي لأحد مباني المدرسة، كما تعرض مستشفى ومنازل مجاورة لأضرار بالغة.



قبل الهجمة كانت مدرسة (النهضة) الأساسية للبنين تستقبل ما لا يقل عن 515 طالباً من المرحلة الأساسية. أتت الهجمة الجوية على المبنى المضاف حديثاً للمدرسة، والذي يشمل أربع قاعات دراسية ومعمل للعلوم ومخزناً للكتب المدرسية ومكتبة مدرسية ومكتب إداري. ونتج عن الهجمة وفاة مدني (40 سنة) وطفل (14 سنة) كانا بالقرب من المدرسة، وتدمير كلي للمبنى الجديد بالإضافة إلى تدمير ثلاث قاعات دراسية وتدمير جزئي لمكتبتين إداريتين وسكن لثلاثة معلمين في المبنى القديم، وأضرار بالغة حلت بالمستشفى والمنازل المجاورة للمدرسة. توقفت الدراسة في مدرسة (النهضة) لمدة شهرين بعد الهجمة، واستؤنفت الدراسة في المبنى القديم بالإضافة إلى خيام نصبت في فناء المدرسة، إلا أن ما لا يقل عن 40 طالباً تسربوا من الدراسة في هذه المدرسة بعد الهجمة.



«لم أتوقع حدوث كل هذا في قريتنا الهادئة والمسالمة، لم أكن أتوقع أن يتم قصف المدرسة التي تقدم الخدمة التعليمية لمعظم أبناء المنطقة، وكانت فاجعتي الأكبر موت ولدي، أحسست بعد وفاته بأنني أنا من فقدت حياتي⁽¹⁸⁾».



والد الطفل الضحية (38 سنة)

(18) «مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحية، بتاريخ 23 مارس/ آذار 2017.

وكان أقرب هدف عسكري بالقرب من المدرسة تمكنت «مواطنة» من تحديده بحسب مشاهدة الباحثين ومقابلات الشهود هو نقطة تفتيش تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وتبعد ما لا يقل عن كيلومتر واحد جنوب المدرسة. يبدو أن الهجوم الذي شنته التحالف بقيادة السعودية والإمارات كان عشوائياً.

حوالي منتصف ليلة السبت 7 أبريل/ نيسان 2018، شنت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات هجمة جوية بقنبلة واحدة على مدرسة (الإمام علي بن أبي طالب) الأساسية في منطقة القلعة، مديرية رازح، محافظة صعدة. أدت الهجمة إلى تدمير جزئي للمدرسة.



كان ما يقارب 700 طالب يتلقون تعليمهم في مدرسة (الإمام علي بن أبي طالب)، وهي إحدى أكبر المدارس في المنطقة التي تحتوي ما لا يقل عن 18 قاعة دراسية. الغارة الجوية للتحالف أصابت مبنى المدرسة، وأدت إلى تدمير ثلاثة فصول دراسية كلياً، كما تضررت فصول دراسية أخرى بأضرار متفاوتة.

يقول أحد سكان المنطقة (34 سنة): «لماذا تم قصف هذه المدرسة؟ هذه منشأة يستفيد منها كل أبناء القرية، لا يوجد ما يبرر هذه الهجمة». ويقول أحد القاطنين بجوار المدرسة (14 سنة): «تكررت الهجمات العشوائية كثيراً في هذه المنطقة، نزح الكثير من سكان المنطقة، هناك من نزح إلى مكان آمن، أو مكان أقل خطراً. لم يبق أحد لم يتضرر من هذه الحرب⁽¹⁹⁾».

لا يبدو أن التحالف بقيادة السعودية والإمارات قد راعى مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية في هذه الهجمة، ولم يستطع باحثو «مواطنة» ومن قابلوهم من شهود عيان تحديد أي هدف عسكري في أو بالقرب من المدرسة وقت الهجمة.

(19) «مقابلة» مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد سكان المنطقة، بتاريخ 19 ديسمبر/ كانون الأول 2018.



مدرسة عمار الشريجة، القبيطة، لحج، أثار الدمار الذي طال
المدرسة ناتج عن تعرضها لهجمات جوية وبرية متكررة.
التقطت في 5 أبريل/نيسان 2019
مواطنة ©

مدرسة عمار الشريجة، القبيطة، لحج، أثار الدمار الذي طال
المدرسة ناتج عن تعرضها لهجمات جوية وبرية متكررة.
التقطت في 5 أبريل/نيسان 2019
مواطنة ©

الفصل الثاني:

أثر الهجمات والاشتباكات البرية على المدارس



صورة من أثار هجمة برية لأنصار الله (الحوثيين) على مبنى مدارس الأحلام الأهلية
بشي شعب الدبا، مدينة نعر، بتاريخ 4 فبراير/ شباط 2018.
التقطت في 14 فبراير/ شباط 2018
مواطنة ©

خلال النزاع المسلح الدائر في اليمن منذ أكثر من خمس سنوات، أقدمت الأطراف المتنازعة على شنّ هجمات غير قانونية على مدارس ومرافق تعليمية في أغلب المناطق الجغرافية التي تشهد احتداماً للمواجهات المسلحة. علاوة على التدمير الآني والضرر الذي يلحق بالمدارس والضحايا المدنيين في أي هجوم، فإن الهجمات على المدارس خلال المواجهات البرية تُحدث أثراً طويلاً الأمد على المجتمع، ولا سيما الأطفال.

وثقت «مواطنة» خلال الفترة من مارس/آذار 2015 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2019 (36) هجوماً برياً بالقذائف ومضادات الطيران والمواجهات العسكرية بالرصاصة الحي، التي استهدفت مدارس ومرافق تعليمية في مناطق جغرافية مختلفة. وتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية في (22) هجمة من إجمالي عدد الهجمات الموثقة على المدارس خلال المواجهات البرية. بينما تتحمل المقاومة الشعبية بفصائلها المختلفة والقوات الحكومية التابعة للرئيس هادي مسؤولية (8) هجمات برية على مدارس خلال المواجهات المسلحة، وهناك مسؤولية مشتركة بين جماعة «أنصار الله» والقوات الحكومية التابعة للرئيس هادي في (6) وقائع هجوم بري.

وثقت «مواطنة» الهجمات والاشتباكات البرية على المدارس في (16) محافظة يمنية، وتركزت الهجمات بصورة أكبر في محافظات أبين، تعز، لحج.

في بعض الحالات، أدّت الهجمات إلى مقتل وإصابة طلاب ومعلمين، كما خلفت تلك الهجمات أضراراً متباينة في مباني المدارس، فضلاً عن الأثر النفسي على الطلاب. وباتت الكثير من المدارس خارج الخدمة، أو أماكن خطيرة بفعل بقايا الأسلحة من مخلفات القذائف والمواد المتفجرة، سواء بداخل أو في محيط من المدارس الواقعة في خطوط التماس، أو خشية احتمالية وقوع هجمات أخرى.



المصدر: مواطنة لحقوق الإنسان

وقائع

في يوم الثلاثاء 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، قرابة 8:15 مساءً، سقط مقذوف على مدرسة (الشهيد المعلم) الأساسية بمدينة لودر محافظة أبين. أدى انفجار المقذوف إلى إحداث أضرار في الفصول، وفي تحطيم النوافذ وتلف الأثاث.



تتكون مدرسة (الشهيد المعلم) من سبعة فصول يتلقى فيها ما يقارب 535 طالب وطالبة تعليمهم الأساسي، من الصف الثالث وحتى التاسع، واخترق المقذوف سقف المدرسة وأحدث أضراراً بالغة في فصلين وفي الأثاث المدرسي، كما تحطمت نوافذ الفصول.

تمكن فريق «مواطنة» من توثيق الواقعة، يقول مدير المدرسة فتحي محمد (40 سنة) الذي يسكن في منزل قريب من المدرسة: «ذهبت إلى المدرسة في نفس الليلة، وشاهدت المقذوف وقد أحدث خراباً في فصلين وأتلف الكراسي، وفي اليوم التالي منع الخوف الطلاب والطالبات من مواصلة الدراسة».⁽²⁰⁾ يقول شاهد عيان: «أتى المقذوف من جهة الشرق حيث سلسلة جبلية تتمركز فيها قوات تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، المقذوف أصاب الجميع بالرعب وخاصة الأطفال الصغار».⁽²¹⁾

ويفيد شهود عيان ومسؤولون في المدرسة أنه لم يكن هناك أي تجمعات عسكرية في المدرسة أو بالقرب منها، وأن أقرب نقطة تفتيش للقوات الحكومية تقع في مدخل مدينة لودر على بعد كيلومتر واحد من المدرسة. يُذكر أن المنطقة كانت تحت سيطرة القوات الموالية للرئيس هادي حينها.

وتقع المدرسة في حي سكني مزدحم وبالقرب من سوق المدينة. وما زالت المدرسة لم ترمم بعد، يضيف مدير المدرسة: «المدرسة أصبحت غير آمنة بفعل المقذوف، والخوف منع الطلاب والطالبات من الدوام خشية تكرار الهجوم».⁽²²⁾

(20) مقابلة مواطنة مع مدير المدرسة بتاريخ 22 فبراير / شباط 2019

(21) مقابلة مواطنة مع شاهد عيان بتاريخ 23 فبراير / شباط 2019

(22) مقابلة مواطنة مع مدير المدرسة بتاريخ 22 فبراير / شباط 2019

في يوم الأربعاء 24 أغسطس/ آب 2016، قرابة الساعة 11:00 صباحاً شنت قوات تتبع جماعة أنصار الله (الحوثيين) والرئيس السابق صالح هجوماً برياً على مدرسة (عمار) الأساسية الثانوية في منطقة الشريعة مديرية القبيطة محافظة لحج، بثلاث قذائف، أدت إلى دمار في أحد مباني المدرسة والأثاث المدرسي، وكذا إحراق مخزن الكتب.

وفي يوم الثلاثاء 20 فبراير/ شباط 2018، عند حوالي الساعة 4:00 مساءً، قصفت القوات الموالية للرئيس هادي المدرسة أثناء تقدمها من الناحية الشرقية لمنطقة الشريعة بصاروخ كاتيوشا، وأدت الهجمة إلى دمار مخزن الكتب المدرسية، وتفاقم التشققات في أحد مباني المدرسة.



قام فريق «مواطنة» بالنزول إلى المدرسة ومقابلة شهود العيان، الذين أفادوا بأن المدرسة تقع في منطقة استراتيجية ما جعل منها هدفاً متكرراً للأطراف المتحاربة، الأمر الذي أخرج المدرسة تماماً عن الخدمة. ووفقاً لشهود العيان، فإن المنطقة كانت تشهد اشتباكات محتدمة بين قوات هادي وجماعة أنصار الله (الحوثيين) أثناء الهجمة البرية الأولى. ويبدو أن القذائف أطلقتها قوات جماعة «أنصار الله» من مناطق تركزها إلى الغرب من المدرسة.

وفي وقت هجوم 2018، كانت جماعة «أنصار الله» المسلحة قد سيطرت على المنطقة المحيطة بالمدرسة، حيث نفذت القوات الموالية للرئيس هادي هجماتها من جهة الشرق. وفي الهجمتين لم تجد «مواطنة» أن المدرسة كانت محتلة من قبل الطرف المناوئ.

كان في المدرسة 14 قاعة دراسة، بالإضافة إلى معمل علوم ومخزن لمستلزمات المعمل، ومخزن للكتب ومكتبان إداريان، وتتوزع قاعات الدراسة والملحقات على ثلاثة مباني. يقول أحد المعلمين: «كان يدرس في المدرسة حوالي 800 طالب و100 طالبة، تتالت الهجمات على المدرسة حتى توقفت الدراسة تماماً في يوليو/ تموز 2016 ومن ثم استؤنفت العملية التعليمية للطلاب في خيام وتحت الأشجار وبداخل الكهوف ومجاري السيول في منطقة المليح مديرية القبيطة محافظة لحج⁽²³⁾».

هاتان الهجمتان البريتان ليستا الوحيدتين اللتين تعرضت لهما المدرسة، فقد وثقت «مواطنة» خمس هجمات توالى على المدرسة، ابتداءً بقيام مقاتلي جماعة أنصار الله (الحوثيين) يوم الأحد 22 مارس/ آذار 2015 عند حوالي الساعة 8:00 مساءً باحتلال المدرسة واستخدام جزء منها كثكنة عسكرية ما عرّضها لأخطار جسيمة. تلى ذلك قيام المقاتلات الجوية التابعة للتحالف بقيادة

(23) مقابلة مواطنة مع أحد المعلمين بتاريخ 6 أبريل/ نيسان 2019

السعودية والإمارات بشن هجمتين جويتين، الأولى يوم الخميس 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 عند حوالي الساعة 3:00 عصراً، والهجمة الجوية الثانية كانت في يوم الأربعاء 27 يوليو/ تموز 2016، عند حوالي الساعة 12:00 ظهراً. وأدت الهجمتان الجويتان إلى تدمير كلي لـ 11 فصلاً دراسياً ومعمل العلوم ومكتبين إداريين، وإتلاف أثاث المدرسة، وأضرار في السور والبوابة الخارجية. وأفاد شهود بأن قوات تتبع جماعة «أنصار الله» كانت في المدرسة أو بالقرب منها وقت حدوث الغارتين.

يقول أحد المعلمين (48 سنة): «دُمرت قاعات الدراسة تمامًا بفعل القذائف من البروالجو، الآن الأطفال يتعلمون في الوادي حيث يتعرضون لحرّ الصيف وبرد الشتاء، ومخاطر السيول في مواسم الأمطار».⁽²⁴⁾

في يوم الأربعاء 30 يناير/ كانون الثاني 2019 قرابة الساعة 10:40 صباحاً، أطلقت جماعة أنصار الله (الحوثيون) قذيفة سقطت بالقرب من مدرسة بديلة في قرية القُرافة في مديرية الصلوة في محافظة تعز، الأمر الذي أدى إلى مقتل طالب وإصابة طالبة كانا بالقرب من المدرسة.

بجهود ذاتية من المعلمين وأهالي المنطقة تم استحداث مدرسة مؤقتة للتعليم الأساسي، من الصف الأول وحتى الصف الثامن، في أحد المنازل في قرية القُرافة. ويتلقى فيها الطلاب والطالبات التعليم الذي حُرّموا منه في العام السابق نتيجة نزوح معظمهم وصعوبة الوصول إلى مدارسهم الواقعة بالقرب من خطوط التماس، وتم تقسيم التلاميذ البالغ عددهم 180 طالب وطالبة إلى فترتين.

يقول والد الطفل الضحية (59 سنة): «كان قد انتهى الدرس فخرج طلاب المجموعة الأولى عائدين إلى منازلهم. كُنت في ذلك الوقت أمشي بالقرب من المدرسة حين سمعت صافرة القذيفة ومن ثم صوت الانفجار، رأيت الدخان يتصاعد من جوار المدرسة»، ويضيف والد الطفل وعيّناه تملؤهما الدموع:

«ركضت مباشرةً أشوف أيش حصل، وفجعت آه آه على ولدي، كان بزّيه المدرسي مضرجاً بدمائه، كانت إصابته بليغة في الرأس والصدر، حاولنا إسعافه ولكن أقرب مركز صحي يبعد 7 كيلومترات، وصل إليه جثة هامة».⁽²⁵⁾

(24) مقابلة مواطنة مع أحد المعلمين بتاريخ 6 أبريل/ نيسان 2019

(25) مقابلة مواطنة مع والد الضحية بتاريخ 7 أبريل/ نيسان 2019

يتبين أن هذه الهجمة التي قامت بها جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) كانت هجمة عشوائية. فقد سبق للجماعة أن قصفت بقذائف عشوائية مناطق عامرة بالمدنيين، تقع تحت سيطرة القوات الموالية للرئيس هادي، حيث شُنت تلك الهجمات من مناطق تركز الجماعة في منطقة الدمنة التابعة لمديرية خدير (4 كيلو متر شمالاً). ويؤكد شهود العيان وأهالي المنطقة أنه لم يكن في القرية أو بالقرب منها أي تواجد مسلح في وقت تلك الهجمة، يقول مدرس في المدرسة (43 سنة): «كان ذلك اليوم هادئاً ولم نسمع صوت رصاص واشتباكات وفجأة سقطت القذيفة».⁽²⁶⁾

يضيف المدرس: «تملكننا الخوف، وغيّرنا مكان الدراسة إلى مكان آخر أكثر أماناً يفترش فيه الطلاب الأرض».⁽²⁷⁾



(26) مقابلة مواطنة مع احد المعلمين بتاريخ 7 أبريل/ نيسان 2019

(27) السابق

الفصل الثالث:

احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية



مدرسة عمار الشريجة، القبيطة، لحج، آثار الدمار الذي طال
المدرسة ناتج عن تعرضها لهجمات جوية وبرية متكررة.
التقطت في 5 أبريل/نيسان 2019
مواطنة ©

خلال فترة النزاع، استخدمت الأطراف المتحاربة المدارس كمخازن أسلحة، وثكنات عسكرية ومواقع لتدبير وتنفيذ عمليات عدائية، وكذا لأغراض الحشد والتعبئة العسكرية. وحولت أطراف النزاع مدارس اليمن إلى سجون سرية، ومواقع لتخزين الذخيرة والأسلحة، ولمراكز للتجنيد والتدريب، بعيداً عن الوظيفة الأساسية للمدرسة. ما جعل المدارس في خطر محقق، وعرضة لهجمات جوية وبرية، والتي بدورها أدت إلى تدمير العديد من المدارس بشكل كلي وجزي.

وارتفعت معدلات التسرب من المدارس خوفاً على حياة الأطفال، نظراً لاحتلال واستخدام المدارس لأغراض عسكرية، وكذلك جراء الهجمات التي تعرضت لها المدارس من قبل أطراف النزاع؛ فضلاً عن أن بعض الأطفال قد نزحوا إلى مناطق ومحافظات أخرى، إضافة إلى بُعد المسافة بينهم وبين المدارس البديلة، وكذلك توقف العملية التعليمية بمجملها في المناطق التي شهدت نزاعات عنيفة. وأشارت منظمة الطفولة (يونيسيف) في العام 2019 إلى أن مليوني طفل في اليمن خارج المدارس، بما في ذلك ما يقارب نصف مليون تسربوا من الدراسة منذ تصاعد النزاع في مارس/آذار 2015. علاوة على أن 3,7 مليون طفل معرضون لخطر التسرب من المدارس.⁽²⁸⁾

ووثقت «مواطنة» لحقوق الإنسان منذ مارس/آذار 2015 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2019 عدد (171) واقعة استخدام عسكري واحتلال للمدارس في 14 محافظة يمنية. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن العدد الأكبر من هذه الوقائع، حيث بلغت (131) واقعة، وتركزت معظمها في محافظتي صعدة والمحويت. بينما تتحمل القوات الموالية للرئيس هادي والمقاومة الشعبية بفصائلها المختلفة المسؤولية في (30) واقعة تركزت معظمها في محافظة تعز، بالإضافة إلى تسع وقائع احتلال واستخدام لمدارس من قبل قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً معظمها في محافظة أبين، وواقعة واحدة تتحملها جماعة (أنصار الشريعة) في أبين.



(28) منظمة الطفولة (اليونيسيف) - <https://www.unicef.org/mena/press-releases/school-year-starts-yemen-2-million-children-are-out-school-and-another-37-million>

وقائع

قراءة الساعة 5:00 من مساء الإثنين 5 فبراير/ شباط 2018 احتلّ اللواء الأول عمالقة -أحد ألوية القوات المشتركة المدعومة إماراتياً⁽²⁹⁾ مدرسة (الثورة) الأساسية بنات وبنين في مديرية حيس بمحافظة الحديدة، واستخدمها ككتلة عسكرية.

ثم غادر اللواء الأول عمالقة مدرسة (الثورة) في سبتمبر/ أيلول 2018 بعد ثمانية أشهر من احتلالها، ليحل محله اللواء السابع عمالقة -التابع أيضاً للقوات المشتركة المدعومة إماراتياً- والذي ما يزال متواجداً داخل المدرسة حتى كتابة هذا التقرير.

وبحسب الشهود فإن اللواء السابع عمالقة حوّل المدرسة إلى مخازن للسلاح والذخيرة إضافة إلى ثكنة عسكرية لأفراده، كما استخدم فناء المدرسة كموقف للعربات والمدرعات العسكرية.

هاجمت جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) المدرسة مراراً منذ احتلالها. حيث أكد الشهود لـ«مواطنة» بأن المدرسة تتعرض لأعيرة نارية تطلقها جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) بشكل يومي، إضافة إلى سقوط قذائف الهاون بجوار المدرسة بين الحين والآخر.

وتتكون مدرسة (الثورة) الأساسية للبنين والبنات من ستة فصول إضافة إلى إدارة المدرسة. وكان يدرس فيها ما يقارب 450 إلى 500 طالب وطالبة، ونتيجة لاحتلال مدرستهم من قبل اللواء الأول عمالقة انتقل التلاميذ في فبراير/ شباط 2018 للدراسة في (مسجد السنة)، ولكن ما لبث أن احتدمت المواجهات العسكرية ووقعت المنطقة في خطوط التماس، فنزح معظم الأهالي وتوقف التعليم في (مسجد السنة). وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، وبعد الاستقرار النسبي في المنطقة وعودة الأهالي استأنفت إدارة المدرسة العملية التعليمية للمرة الثانية في (مسجد السبعة العليا) الذي يبعد عن المدرسة ما يقارب 190 متراً غرباً. كل ما سبق أدى إلى مضاعفة معدل تسرب الطلاب والطالبات، ليصبح عدد الملتحقين بالدراسة ما بين 120-150 طالب وطالبة.

وثقت «مواطنة» ثلاث إفادات لشهود عيان، يقول أحد الشهود (45 سنة) وطلب إخفاء هويته: «يستخدم اللواء السابع عمالقة المدرسة التي أصبحت ثكنة عسكرية. تعرقل التعليم بسبب احتلالهم للمدرسة، وهو الأمر الذي يشكل خطراً على القرية أيضاً. كما تحطمت نوافذ المدرسة وتشوهت جدرانها نتيجة تعرضها لهجمات بالرصاص الحي من قبل الحوثيين. وانتقل الطلاب للدراسة في المسجد القديم في المنطقة. لقد أصبحت المدارس للعسكري والمساجد للطلاب»⁽³⁰⁾.

(29) القوات المشتركة: مجموعة من القوات المدعومة إماراتياً وكذا بعض الألوية السابقة في الجيش اليمني. وتقاتل جميعاً في الساحل الغربي.

تتضمن القوات المشتركة بالإضافة إلى ألوية العمالقة، قوات حراس الجمهورية بقيادة طارق صالح، ألوية الزرائق، وغيرها.

(30) مقابلة مواطنة مع شاهد بتاريخ 27 أغسطس/ آب 2019، ومقابلتان بتاريخ 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019

في يوم الأحد 20 مارس/آذار 2016 احتلت جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) مدرسة (عائشة) للبنات في مديرية المتون محافظة الجوف، وحولتها إلى مقر لها، وسجن تزج فيه من تعتقد بأنهم معارضون، وكذا معتقلي القضايا الجنائية. وفي أواخر عام 2018 حولت جماعة أنصار الله (الحوثيون) جزءاً من المدرسة إلى إدارة أمن لمنطقة السرحات. ويستمر احتلال المدرسة حتى كتابة هذا التقرير.



تتكون مدرسة (عائشة) الأساسية من طابقين و12 فصلاً دراسياً إضافة إلى إدارة المدرسة وسكن للمدرسين، وحولت جماعة أنصار الله (الحوثيون) ثلاثة من الفصول الدراسية في الدور الأول إلى مكان احتجاز. وكانت تدرس في مدرسة (عائشة) 460 طالبة في العام 2015 – 2016.

وفي العام الدراسي 2016-2017، نُقلت الطالبات إلى مدرسة (السرحات) للبنين التي تبعد حوالي 250 متراً جنوب مدرسة (عائشة)، كفترة مسائية. وهو ما أدى إلى تسرب الكثير من الطالبات من التعليم. يقول ولي أمر لثلاث طالبات (29 سنة)⁽³¹⁾ في إفادته لـ«مواطنة»: «سيطرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) على مدرسة عائشة ونقلت الطالبات إلى مدرسة السرحات للأولاد، والأوضاع غير آمنة بسبب الحرب ولذا نخاف علمهن». وفي العام الماضي 2019-2020 سجلت للدراسة في مبنى مدرسة (السرحات) للأولاد 380 طالبة فقط.

في يوم الأربعاء 29 أبريل/ نيسان 2020 زارت «مواطنة» موقع مدرسة (عائشة) ولاحظت تواجد عدد من الجنود التابعين لجماعة أنصار الله (الحوثيين). البعض منهم كانوا يرتدون الزي العسكري التابع للأمن المركزي، والبعض بملابس مدنية، إضافة إلى وجود طقم عسكري يتبع الأمن المركزي.

يقول أحد المدرسين (36 سنة): «تحدثنا مع مكتب التربية بالمتون ليقوم بمهامه في التواصل ومطالبة قيادات أنصار الله للخروج من المدرسة كونه مبنى للعلم ويخص الطالبات في المنطقة»⁽³²⁾. ويضيف: «نتمنى أن يتم إخلاء المدرسة بأسرع وقت حيث بدأت تظهر ظاهرة تسرب الطالبات»⁽³³⁾.

(31) مقابلة مواطنة مع شاهد عيان بتاريخ 15 مارس/آذار 2017

(32) مقابلة مواطنة مع شاهد عيان بتاريخ 22 مارس/آذار 2017

(33) السابق

في يوم الأربعاء 18 ديسمبر/كانون الأول 2019، احتلت جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) مدرسة (علي بن أبي طالب) في مديرية الحشوة محافظة صعدة، وحولتها إلى مخازن للمساعدات الإنسانية المنهوبة، إضافة إلى مقر لمشرف في الجماعة وسجن.



وبحسب شهود عيان لـ«مواطنة» بدأت جماعة أنصار الله (الحوثيون) باستخدام مدرسة علي بن أبي طالب الابتدائية المختلطة منذ مارس/آذار 2015. كما تمركزوا فيها بشكل متقطع خلال السنوات الماضية، قبل أن يحتلوا المدرسة بشكل دائم ابتداءً من ديسمبر/كانون الأول 2019، عندها منع أهالي المنطقة أبناءهم من الذهاب للمدرسة خوفاً من تعرضها لهجمة جوية.

وتتكون مدرسة علي بن أبي طالب الأساسية من ستة فصول، أربعة في الدور الأول وفصلين في الدور الثاني. وكان يدرس فيها ما يقارب 130 طالباً وطالبة، ومنذ احتلال جماعة «أنصار الله» المدرسة توجه بعضهم للدراسة تحت أشجار السدر في المنطقة، ثم توقف التعليم للمرة الثانية نتيجة برودة الجو. وأدى احتلال المدرسة وعدم وجود أماكن ملائمة بديلة إلى تسرب الطلاب. حيث أفاد الشهود لـ«مواطنة» بأن عدد الطلاب قد تقلص ليصل إلى حوالي 90 طالباً وطالبة.

وبحسب الشهود أيضاً فإن جماعة أنصار الله (الحوثيين) حولت فصلين في الدور الثاني من المدرسة إلى سجن للمناوئين من أبناء المنطقة وكذلك المعتقلين بتهمة جنائية، إضافة إلى استخدام فصلين في الدور الأول من المدرسة كمخازن للمواد الإغاثية المنهوبة من بعض المنظمات الدولية العاملة في المنطقة.

وقال أحد الشهود (44 سنة)⁽³⁴⁾ لـ«مواطنة»: «بسبب تواجد الحوثيين في المدرسة وتحويلها إلى مخازن وسجن وكذلك مقر لمشرف المنطقة يدير فيها مهامه، جعلنا أطفالنا يدرسون في الوادي تحت الأشجار، لكن بسبب البرد القارس في الوادي وخصوصاً في الصباح أوقفت الدراسة خوفاً على الطلاب».

وقال محمد (48 سنة) (اسم مستعار): «ذهب الأهالي إلى مشرف المنطقة وطلبوا منه إخلاء المدرسة، لكنه هددهم وحملهم مسؤولية حدوث أي هجوم على المدرسة. لذا فضل الأهالي بقاء الطلاب في البيت حرصاً على سلامة أبنائهم من الحضور إلى مدرسة مليئة بعناصر جماعة الحوثي».

(35)

(34) مقابلة مواطنة مع شاهد عيان بتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2020

(35) مقابلة مواطنة مع شاهد عيان بتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2020

في مساء يوم الخميس 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، بقرية الكدام، مديرية المعافر، محافظة تعز. قامت ثلاث سيارات عسكرية نوع تويوتا «بيك أب» تابعة للواء 17 مشاة الموالي للرئيس هادي بنقل أسلحة وذخائر إلى مدرسة (عمار بن ياسر) الأساسية وتحويلها إلى مخزن للأسلحة بعد تصاعد الأعمال القتالية مع قوات تتبع اللواء 35 مدرع (كتائب أبي العباس)⁽³⁶⁾ بمنطقة البيرين ونجد قسيم في مديرية المعافر.



ومنذ أوائل العام 2016 احتلت قوات المقاومة الشعبية وقوات موالية للرئيس هادي المدرسة بكامل فصولها الدراسية وحولتها إلى ثكنة عسكرية أثناء المواجهات المسلحة ضد قوات «أنصار الله». وخلال هذه الفترة، التي استمرت عاماً دراسياً كاملاً، لم يتمكن أي طالب من الالتحاق بالمدرسة. وتوقفت العملية التعليمية لـ 900 طالب.

وفي منتصف العام 2017 قامت تلك القوات بإخلاء جزئي لمبنى المدرسة المكون من 12 فصلاً دراسياً وثلاثة مكاتب إدارية، وبقي في خمسة فصول دراسية فقط، ساعد ذلك إدارة المدرسة على استئناف التدريس واستقبال الطلاب في بقية الفصول الدراسية الخالية نظراً لعدم وجود مدرسة بديلة بالقرب.

وبعد تصاعد الأعمال القتالية مع قوات تتبع اللواء 35 مدرع (كتائب أبي العباس) في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، قامت قوات تابعة للواء 17 مشاة الموالي للرئيس هادي بنقل أسلحة وذخائر إضافية إلى المدرسة، واحتلال جميع الفصول الدراسية، ما أدى إلى توقف العملية التعليمية مجدداً لمدة فصل دراسي، ثم قامت تلك القوات بإخلاء جزئي من ثمانية فصول دراسية وظل في الخمسة الفصول المتبقية. وفي العام الدراسي 2019-2020 تسرب أو انتقل إلى مدارس بعيدة ما يقارب 160 طالباً.



«احتلال المدرسة وتحويلها إلى مخزن أسلحة جريمة تسبب حرمان 900 طالب من أبناء المنطقة من حقهم في التعليم، وتعرض سكان القرية للخطر».⁽³⁷⁾

أحد شهود العيان (44 سنة)



(36) كتائب أبي العباس هي مجموعة من المقاتلين السلفيين تدعمها الإمارات العربية المتحدة، وهي جزء من قوات «المقاومة الشعبية» في تعز. علماً أنه في 13 كانون الثاني/يناير 2019، تم الإعلان عن دمجها مع قوات اللواء 35 مدرع، إلا أنها تظل مجموعة منفصلة. وتسيطر الكتائب على الأجزاء الجنوبية الغربية من محافظة تعز.

(37) مقابلة أجرتها «مواطنة» بتاريخ 4 يناير/ كانون الثاني 2019.

وأردف قائلاً: «حالياً أصبح الجميع يخاف المشي بجوار المدرسة أو التواجد حولها تجنباً لأي مخاطر قد تحدث لهم كالاغتيال أو نشوب اشتباكات مسلحة أو انفجار الذخائر المخزنة بالمدرسة».⁽³⁸⁾

وفي يوم الجمعة 4 يناير/ كانون الثاني 2019 زارت «مواطنة» موقع مدرسة (عمار بن ياسر) ولاحظت تواجد عدد من الجنود التابعين للواء الـ 17 مشاة «التابع للرئيس هادي»، إضافة إلى وجود طقمين عسكريين بالقرب من بوابة المدرسة، ولا تزال تلك القوات تحتل المدرسة وتخزن الأسلحة فيها حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.



معمل العلوم في مدرسة الشهيد صيفان في مديرية المجهد، محافظة أبين، بعد نهب وتدمير محتوياته من قبل عناصر تابعة للحزام الأمني أثناء احتلالها للمدرسة ابتداءً من 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.
التقطت في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018
مواطنة ©



صور مدرسة الشهيد محمد حسين ناجي
في مديرية لودر، محافظة أبين، تظهر آثار
الاشتباكات والهجمات البرية بين قوات أنصار
الله (الحوثيين) والمقاومة الجنوبية في مارس/
آذار 2015.
التقطت في 15 يناير/كانون الثاني 2018
مواطنة ©



خيام للدراسة في ساحة مدرسة أسماء بنت أبي بكر، المنصورية، محافظة الجديدة،
بعد تدمير المدرسة في هجمة جوية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات بتاريخ 24
أغسطس/آب 2015
التقطت في 28 أبريل/نيسان 2016
مواطنة ©

الفصل الرابع:

انتهاكات أخرى على المدارس



دمار كلي لمدرسة العوشة في مديرية نصاب، محافظة شبوة، نتيجة غارة جوية
للتحالف بقيادة السعودية والإمارات بتاريخ 27 يوليو/تموز 2015.
التقطت في 2 فبراير/شباط 2017
مواطنة ©

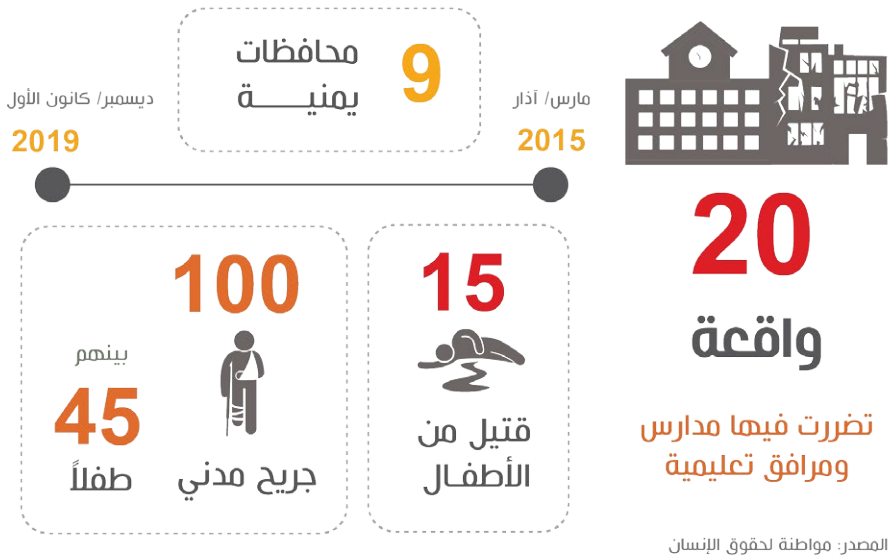
شهدت المدارس في شتى أرجاء اليمن انتهاكات مختلفة من قبل أطراف النزاع. يتفحص هذا الفصل الوقائع الأخرى التي أحدثت أضراراً بالمدارس ولكنها لا تشكل أنماطاً متواترة – لا تندرج ضمن الهجمات الجوية والبرية والاشتباكات والاحتلال واستخدام المدارس لأغراض عسكرية – ولكنها مجموعة من الوقائع التي ارتكبتها الأطراف المتحاربة يبدو أنها تمثل خروقات للقانون الدولي، ألحقت أضراراً بالمدارس اليمنية.

وقد أدت هذه الوقائع التي تسببت بها أطراف النزاع في حرمان قطاع واسع من التلاميذ من حقهم في التعليم، إما نتيجة للتدمير الكلي أو الجزئي للمرافق التعليمية، أو كمحصلة للخوف بين الطلاب والأهالي الذين يرفضون إعادة أبنائهم إلى المدارس (والتي قد تضررت مسبقاً أو أنها قد تكون عرضة لهجمات لاحقة). وقد تم توثيق العديد من الهجمات على مدارس واقعة في مناطق نائية، حيث تكون أماكن التعليم البديلة ضئيلة أو غير موجودة، الأمر الذي يحول دون تعليم العديد من الأطفال الملحقين بالمدارس على نحو منتظم.

وثقت «مواطنة» (20) واقعة تضررت فيها المدارس، في (9) محافظات، وأسفرت عن مقتل (15) طفلاً، وجرح (100) مدني، من بينهم (45) طفلاً، كما تسببت في إيقاف مؤقت أو كلي للعملية التعليمية في بعض المدارس. واستخدمت العديد من الأساليب لإحداث أضرار بالمرافق التعليمية، منها على سبيل التوضيح: التفخيخ بعبوات ناسفة، زراعة الألغام في محيط المدارس، إلحاق أضرار مادية وبشرية بالمدارس نتيجة تخزين مواد متطايرة أو ذخائر داخلها أو بالقرب منها، إتلاف الأثاث المدرسي ونهبه، الاعتداء الجسدي على المعلمين/ات... وغيرها من الانتهاكات والفضائع التي تشكل خطراً على المدارس.

على سبيل المثال مارست جماعة أنصار الله (الحوثيون) اعتداءات على مدارس واقعة ضمن المناطق الخاضعة لسلطانها عبر زراعة الألغام جوار مدارس، تخزين مواد متطايرة بالقرب من مدراس. ومن جانبها أقدمت القوات والجماعات المسلحة الموالية للحكومة بما في ذلك القوات التابعة لحزب الإصلاح وكذا قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً على الاعتداء على المدارس بواسطة الاقتحام المسلح، ونهب وإتلاف الأثاث المدرسي.

ويتحمل أطراف النزاع المسؤولية بمقتضى القانون الدولي الإنساني عن حماية المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المنشآت التعليمية، والسماح بتوفير خدمة التعليم دون عوائق. كما يتعين عليها، إلى أقصى مدى، عدم استخدام المدارس لأغراض عسكرية أو وضع أهداف عسكرية في المناطق الأهلة بالسكان أو على مقربة منها.



أثار الدمار في مدرسة الشيخ سالم، مديرية زنجبار، محافظة أبين، نتيجة هجمة جوية لطيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات بتاريخ 27 يوليو/تموز 2015. التقطت في 2 مارس/آذار 2017
مواطنة ©

وقائع

في إحدى ليالي شهر مارس/ آذار 2016، بمديرية التواهي، منطقة القلوعة محافظة عدن، أقدم أحد قادة جهاز الأمن السياسي بعدن التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً على اقتحام مدرسة (الروضة) الأساسية وإجبار إدارة المدرسة على إيواء النازحين في أحد مباني المدرسة المكون من ستة فصول دراسية.



ولم يكن لدى إدارة المدرسة خيار سوى استحداث فترة دراسية إضافية ثالثة مدتها أربع ساعات كحلٍ لإيجاد فصول تعليمية لاستكمال العام الدراسي.

ومع انتهاء الفصل الدراسي الأول تضاعف عدد النازحين ما استدعى الإدارة البحث عن مدرسة بديلة لتدريس عدد من طلاب الصفوف (السابع والثامن والتاسع الأساسي)، وتسببت القوة المسلحة المستخدمة في إرغام المدرسة على إيواء النازحين، دون التنسيق مع الجهات المعنية، ودون الاكتراث بتبعات تعطيل العملية التعليمية في تلك المدرسة.

تقول امرأة (49 سنة) لـ«مواطنة»: «رأيت حافلة نوع 26 راكباً على متنها أسر تتكون من نساء وأطفال ورجال، وأمامهم رجل مسلح يعمل قائداً بالأمن السياسي أجبر الحارس على فتح بوابة المدرسة مهدداً باستخدام السلاح».

وتضيف:



«إيواء النازحين أدى إلى مضاعفة أوقات الدوام من الثامنة صباحاً إلى الخامسة عصراً ما زاد الجهد على عاتق المعلمين، بعد انتهاء الفصل الدراسي الأول وبدء الفصل الدراسي الثاني صارت المدرسة أشبه بمخيم للنازحين، تزايد عدد الأسر بصورة سريعة وأصبحت الفصول مطابخ وغرفاً للسكن ما أدى إلى تلف الكراسي والطاولات واستخدامها كحطب لإيقاد النار».⁽³⁹⁾



(39) مقابلة أجرتها «مواطنة» بتاريخ 4 سبتمبر/ أيلول 2018.

صبيحة يوم الأحد 7 أبريل/ نيسان 2019، عند حوالي الساعة 11:25 صباحاً، وقع انفجار داخل مستودع يحتوي على كميات كبيرة من المواد المتطايرة خزنتها جماعة أنصار الله (الحوثيون). يقع المستودع بالقرب من أربع مدارس في منطقة سعوان الأهلة بالسكان في العاصمة صنعاء، ما أدى إلى سقوط 15 قتيلاً من أطفال المدارس، وجرح ما يزيد عن 100 من بينهم 45 طفلاً على الأقل، 5 منهم كانوا في حالة حرجة.



ففي مدرسة (الراعي) الحكومية، التي تضم حوالي 2000 طالب، وتقع على بعد حوالي 250 متراً إلى الغرب من موقع الانفجار، وثقت «مواطنة» وفاة 12 طالبة. أحدث الانفجار حالة من الهلع في أوساط العديد من الفتيات اللواتي قررن الفرار عبر الشرفات الموجودة خارج الصفوف الدراسية إلى السلال، ما أدى إلى سقوط بعضهن وتعرضن للدوس. وجراء انسداد السلال، أقدمت بعض الفتيات إلى القفز من الطابق العلوي للمبنى المكون من 3 طوابق.

وفي مدرسة (الأحقاف) الخاصة، التي تقع على بعد 45 متراً شرق المستودع، أسفر الانفجار عن خلع باب المدرسة من إطاره، مما أدى إلى مقتل طالب يبلغ من العمر 17 عاماً وإصابة العديد من الطلاب بجروح.

وقال لـ «مواطنة» عامل صحي في إحدى المستشفيات الواقعة في محيط موقع الانفجار: «استقبلنا جثث ثلاث فتيات تعرضن للدوس حتى فارقن الحياة. فيما أن معظم الأطفال المصابين الذين نقلوا إلى المستشفى قد جرحوا بسبب تناثر شظايا زجاج النوافذ التي هشمها الانفجار».⁽⁴⁰⁾

كما قالت معلمة في مدرسة الأحقاف لـ «مواطنة» إن «النوافذ حُطمت وانهارت بعض الأبواب». وأضافت: «طلابي كانوا خائفين للغاية ظلوا يتشبثون بي ويبكون وأنا عاجزة عن فعل شيء».⁽⁴¹⁾

وبناءً على مقابلات الشهود ومقاطع الفيديو وصور الأقمار الصناعية، توصلت مواطنة وهيومن رايتس ووتش في بيان مشترك لهما إلى أن نيران اشتعلت بمحتويات المستودع الأمر الذي أدى إلى حدوث الانفجار. ولم تتمكن المنظمتان من تحديد محتويات المستودع، ولكن المعلومات المتاحة تبين أنها قابلة للاشتعال والانفجار، مما يشكل خطراً متوقعاً على المدنيين الذين يقطنون المنطقة ويرتادون المدارس فيها.⁽⁴²⁾

(40) مقابلة أجرتها «مواطنة» بتاريخ 4 يناير/ كانون الثاني 2019.

(41) مقابلة أجرتها مواطنة بتاريخ 4 أبريل/ نيسان 2019.

(42) لمزيد من المعلومات حول الواقعة، انظري بيان مشترك لمواطنة لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش، اليمن: انفجار مستودع يقتل أطفال مدارس، متاح على <https://mwatana.org/warehouse-blast-kills-schoolchildren>.



صورة اثار الدمار في مدرسة الثورة في الحوطة بمحافظة لحج، نتيجة عدة هجمات برية وجوية، كما تمركزت فيها قوات أنصار الله (الحوثيون) والرئيس السابق علي عبد الله صالح وحولها لسيجن ومقر للتدبير وتنفيذ عمليات عداوية ابتداءً من 27 مارس/ آذار 2015. التقطت في 16 مارس/ آذار 2017 مواطنة ©

شكر وتنويه

أعد هذا التقرير فريق الأبحاث والدراسات في مواطنة لحقوق الإنسان، بإشراف الإدارة التنفيذية وبتعاون باقي الإدارات في المنظمة - وحدة البرامج والمشاريع، وحدة الإعلام والاتصال والمناصرة، إدارة الموارد البشرية والإدارة المالية.

كما تتقدم مواطنة بفائق امتنانها وتقديرها لشركائها في مركز سيزفاير لحقوق المدنيين وللجهات الممولة لدعمهم في إنجاز هذا التقرير.

و تتوجه "مواطنة" بالشكر الجزيل إلى كل من أدلوا بشهاداتهم ممن تمت مقابلتهم من ضحايا وذوي ضحايا وشهود وعاملين في المجال التعليمي، والشكر موصول أيضاً إلى الخبراء والاستشاريين الذين ساهموا بتقديم ملاحظات بناءة وإثراء التقرير أثناء فترة إعدادهِ ومراجعتهِ.



صورة الغلاف: مدرسة ثانوية تعز الكبرى، أكبر مدارس مدينة تعز، في حي الجمهوري وسط المدينة، تعرضت للدمار جراء المواجهات بين قوات موالية للرئيس عبد ربه منصور هادي وجماعة أنصار الله (الحوثيين). التقطت في 23 مايو/أيار 2016

تقويض المستقبل

الهجمات على المدارس في اليمن
مارس / آذار 2015 - ديسمبر / كانون الأول 2019

تشهد اليمن تفاقم الكارثة الإنسانية جراء استمرار أطراف النزاع في تنفيذ انتهاكات جسيمة بحق المدنيين والأعيان المدنية منذ ستة سنوات. وفي بلد ما يزال إبنؤه وبناته يناضلون من أجل الحصول على التعليم، لم تنج المدارس والمرافق التعليمية من الاعتداءات المتكررة من قبل الأطراف المتحاربة، بيد أن الخطر الذي تشكله الاعتداءات على المدارس يتجاوز التدمير والانتلاف المادي الآتي على خطورته، ليرك آثاراً مأساوية على الطفولة والمستقبل.

يوثق هذا التقرير وقائع الهجمات والاعتداءات على المدارس والمرافق التعليمية في اليمن ما بين مارس / آذار 2015 وإلى ديسمبر / كانون الأول 2019، التي نفذتها أطراف النزاع في 19 محافظة يمنية. ويستعرض التقرير نماذج من الاعتداءات على المدارس ضمن الفئات الرئيسية الثلاثة: الهجمات الجوية، الاشتباكات والهجمات البرية، احتلال واستخدام المدارس لأغراض عسكرية، إلى جانب انتهاكات أخرى أثرت على سير العملية التعليمية. أدت تلك الانتهاكات في مجملها إلى أضرار متباينة في المدارس، وباتت الكثير منها أماكن محظورة. وما يترتب على ذلك من أخطار مستدامة طويلة المدى، فقد تعرقلت العملية التعليمية وحُرم الأطفال من فضاءات الدراسة الآمنة، وقوض مستقبلهم.

ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات منها توصيات المُقدمة إلى أطراف النزاع لمطالبتها بإبلاء اهتمام خاص لتجنب الحاق الضرر بالمدارس والكفّ الفوري عن استخدامها لأغراض عسكرية. كما يُقدم توصيات إلى المجتمع الدولي أبرزها الضغط باتجاه اجراءات المساءلة والإنصاف.